

محافظة الصندوق

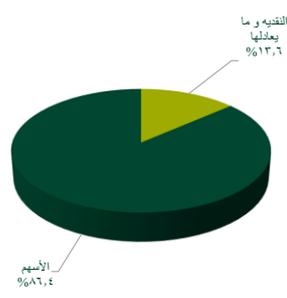
أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الأول ٢٠٢٤	١٣,٣%
العائد منذ بداية العام	١٣,٣%
٢٠٢٣	٧١,٨%
٢٠٢٢	٢٨,٣%
منذ ٥ سنوات	١٣٨,٩%
منذ التأسيس	١٤٧٥,٠%

الإداء



توزيع الأصول



التقرير الربع سنوي

الربع الأول ٢٠٢٤

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية
- يسمح للصندوق أيضاً بالاستثمار في أدوات الخزائنة وسندات الخزائنة وسندات الشركات و سندات التوريق والودائع وفقاً للنسب المسموح بها في نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سيولة أسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوتيفة في آخر يوم عمل مصرفي من كل أسبوع
- الحد الأدنى للاكتتاب هو ١٠ وثائق استثمارية

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق أسهم مفتوح
تاريخ التأسيس	١٩٩٧ مايو
سعر الوتيفة ج.م	٦٦٤,٢٧ ج.م
اجمالي التوزيعات من التأسيس	٢٤٢,٤٠ ج.م
كود الصندوق في Bloomberg	EGFULBI
كود ISIN الخاص بالصندوق	٦٥٠٧٧٥١٧

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسى
مساعد مدير الاستثمار	مصطفى عامر

بيانات التواصل

بنك المصري الخليجي	١٩٣٤٢
تليفون	+٢٠٢-٣٧٦١٦٨٤٨
فاكس	
العنوان الإلكتروني	http://www.eq-bank.com/

تحليل السوق

أسواق المال العالمية

تعتقد أن معدلات التضخم ستظل النقطة الرئيسية التي ستحدد سياسات بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وبالتالي أداء أسواق المال خلال الشهور القادمة. من الملاحظ أن بنك الاحتياطي الفيدرالي قد قام برفع الفائدة بـ ٥.٢٥% خلال الفترة من مارس ٢٠٢٢ إلى يوليو ٢٠٢٣، و يتوقع أن تأثير هذه الارتفاعات يأخذ بعض الوقت حتى تظهر اثره في الاقتصاد و بناء عليه يتوقع أن يبدأ الاقتصاد الأمريكي في التباطؤ و هو ما سيؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم. هذا و قد انخفضت معدلات التضخم من اعلى نقطة سجلت و هي ٩.١% في يونيو ٢٠٢٢ إلى ٣.٢% في فبراير ٢٠٢٤ و يتوقع بنك الاحتياطي الفيدرالي انقضاها إلى ٢.٦% في نهاية ٢٠٢٤ مع الوضع في الاعتبار أن أسواق المال تتوقع انخفاض معدلات التضخم بصورة أسرع إلى ٢.٠%.

أشار بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى توقعه بخفض الفائدة على ٣ مرات خلال ٢٠٢٤ مشيراً إلى تغير في السياسة من التركيز على معدلات التضخم فقط إلى سياسة متوازنة تراعي استقرار الأسعار مع فرص النمو الاقتصادية. نرى أنه يوجد عنصرين مخاطر في مواصلة التضخم في الانخفاض: (١) ارتفاع نسب نمو الاقتصاد عن المتوقع في ظل القوة الشرائية للمستهلكين، و (٢) ارتفاع أسعار الطاقة في ظل الحروب الدائرة في الشرق الأوسط و ما بين روسيا و أوكرانيا.

بدأت أسواق المال العالمية عام ٢٠٢٤ ببداية إيجابية حيث ارتفع مؤشر S&P500 بـ ١٠.٢% خلال الربع الأول من العام و ارتفع مؤشر MSCI World بـ ٨.٥% خلال نفس الفترة. من الملاحظ أنه يوجد بعض العلامات تشير إلى تباطؤ وتيرة الارتفاع و هو ما قد يؤدي إلى حركة تصحيحية نعتقد أنها لن تطول خاصة ان تقييمات السوق الأمريكي ليست مرتفعة بصورة مبالغ فيها خاصة إذا استمرت معدلات التضخم في الانخفاض و هو ما سيؤدي إلى مزيد من خفض معدلات الفائدة.

الأسواق الناشئة

توقع المستثمرون أن تحقق الصين نسب نمو مرتفعة للغاية في ٢٠٢٣ خاصة أنه أول عام يبدأ الاقتصاد الصيني في العمل عقب الغلق التام نتيجة جائحة كورونا و لكن جاءت نسب النمو الحقيقية أقل من المتوقع في ظل ضعف الطلب على الصادرات في الاقتصاد العالمي بالإضافة إلى ضعف الاستهلاك المحلي في ظل تراجع ثقة المستثمرين و المستهلكين كما هو واضح في ضعف الطلب على الائتمان و الاستثمار. و بناء عليه نعتقد أن الحكومة الصينية مطالبة بزيادة نسبة الاتفاق بصورة كبيرة حتى تستطيع تحقيق نسب النمو المتوقع، إلا أنه و حتى الآن تظل الحكومة مترددة في زيادة الاتفاق بنسبة كبيرة و هو ما أدى إلى أزمة ثقة مع مجتمع الاستثمار.

و بناء عليه فقد انخفض السوق الصيني بـ ٢.٢% خلال الربع الأول من ٢٠٢٤ و هو ما اثر بالسلب على متوسط عائد الأسواق الناشئة حيث تمثل الصين في حدود الـ ٣٠% من مؤشر MSCI EM الذي ارتفع بـ ١.٩% فقط خلال نفس الفترة و هو أقل بكثير مما حققه متوسط الأسواق العالمية.

من الملاحظ أن السوق الصيني عادة ما يتداول على تقييمات أقل من متوسط الأسواق العالمية و لكن فرق التقييم الحالي يعتبر من اعلى الأوقات تاريخياً حيث تبني المستثمرون سيناريو تشاؤمي يصعب حدوثه، و بناء عليه يتوقع أن يرتفع السوق مع الوقت و لكن يظل المحافظ الرئيسي للسوق في الوقت الحالي هو بده الحكومة سياسة اتفاق توسعية.

سوق الأسهم المصري

قامت مصر بالتوقيع مع دولة الامارات على صفقة استثمارية تم بمقتضاها بيع قطعة ارض في الساحل الشمالي مقابل ٢٤ مليار دولار امريكي بالإضافة إلى تحويل ١١ مليار دولار من ديون الدولة إلى العملة المحلية. و قد مكنت حجم السيولة المتوفرة من الصفقة الحكومة من تحرير سعر الصرف في ٦ مارس و علق الفجوة بين الدولار بين البنوك و السوق الموازي. بالإضافة إلى ذلك اتفقت الحكومة مع صندوق النقد الدولي و الاتحاد الأوروبي على حزم تمويلية تقدر بـ ٢٠ مليار دولار تنفع خلال الثلاث أعوام القادمة.

من الملاحظ أن ضعف قيمة الجنيه المصري خلال العامين السابقين قد أدى إلى ارتفاع نسب التضخم بصورة ملحوظة لتصل إلى ٣٥.٧% في فبراير الماضي و هو ما أدى إلى قيام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة بـ ٦% و هو ما يصل بإجمالي الارتفاعات التي قام بها المركزي منذ بدء السياسة التشفية في مارس ٢٠٢٢ إلى ١٩%.

هذا و قد بدء السوق العام ببداية قوية حيث ارتفع المؤشر بـ ٣٤.١% منذ بداية العام و حتى ١١ مارس ثم بدأ السوق في التراجع ليهيئ بـ ١٩.٥% خلال الفترة المتبقية من مارس لينهي الربع الأول من ٢٠٢٤ مرتفعاً بـ ٨.٠%. نعتقد أن هذا التراجع طبيعي في ظل السياسة التقشفية التي أدت إلى ارتفاع تكاليف الإقراض و نسب الخصم في حين أن المستثمرين الأجانب مازالوا متحفزين على ضخ استثمارات جديدة في سوق الأسهم المصرية.

من الجدير بالذكر أن اتجاه السوق السعودي في العامين السابقين كان نظراً لأن المستثمرين المحليين كانوا يتعاملوا مع السوق على أنه نوع من التحوط ضد تذبذب سعر الصرف و ضعف قيمة الجنيه المصري، و لذلك نرى أن عودة المستثمرين الأجانب ضرورية لكي يستطيع السوق مواصلة الارتفاع في ظل السياسة التقشفية المحلية.